الاول انه يجعل الكلمة قاصرة عن نفي اله غيره وعلى الثاني انه يجعلها
قاصرة عن اثبات الوجود له تعالى و يمكن دفع الاول بانه اذا نفي
وجود جميع من هو غيره لزم نفي امكانه اذ من عدم في زمان
لا يمكن الوهيته ودفع الثاني بان نفي امكان غيره يستلزم وجو
ده تعالى اذ لا بد لعالم الامكان من موجد ويدفع الثاني ايضا
بان هذا رد لخطا المشركين في اعتقادهم تعدد الالهية في
الوجود فلا حاجة لاثباته بذلك انما المحتاج اليه نفي وجود
غيره واما امكان غيره فلم يعتقدوه حتى يحتاج لرده بتقد
ير الخبر ممكن وايضا هنا قرينة على تقديره موجود وهي
ان نفي الجنس انما يرد على الوجود دون الامكان ولان التو
حيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان
غيره ولا يجوز ان يكون استثنا مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى
على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله
ذكره السعد والذي يظهر من كلامه ان التوحيد يتوقف على نفي
الامكان لغيره تعالى بل على نفي وجود غيره تعالى ولعل مراده
ان احكام الاسلام تجري عليه بمجرد نطقه بها من عصمة الدم والمال
لان الشارع جعل عنق ان ذلك نفي وجود اله غيره واثبات الوهيته
اما ما يجب في تصحيح العقيدة فيتوقف على نفي امكان غيره تعالى
والا لم يكن مؤمنا افاده السكتاني والجملة في محل رفع خبر ان
المخففة من الثقيلة ومعناها لا معبود بحق موجود الا الله
وتفسيرها بلا ايه مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا اليه كل ما عداه
تفسير باللازم ولا اله الا الله اثنا عشر حرفا فمن قالها في ليل
او نهار كفرت ذنوبه فكل حرف منها يكفر ذنوب ساعة اي من الصغا
ير وورد في الحديث ان النبي قال جاءني جبريل يبشرني وقال لي
يا محمد من قال من امتك لا اله الا الله خالصا مخلصا من قلبه
دخل الجنة فقلت وان زنى وان سرق فقال وان زنى وان سرق
وحكي عن الشيطان انه يقول اهلكت الناس بالذنوب فاهلكوني

بلا اله

بلا اله الا الله قوله الا الله بالرفع على انه بدل من لا اله لان محل
لا مع اسمها رفع بالابتداء عند سيبويه كذا نقله يس المغني عنه وكلمه
وبحث فيه الدماميني بانه لا يصدق تعريف المبتدا على الكلمتين معا
لانه الاسم المجرد الخ وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة
وقال الشمني لا نسلم ذلك بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة
عشر قلت ولا يخفى ضعفه اذ ليس مجموع لا اله بازاء مسمى يصح
الاخبار عنه كخمسة عشر فانها بازاء عدد معلوم فبحث الدما
ميني وارد والذي يظهر ما نقله الشمني عن صاحب رد الطالبي
من ان اله في محل المبتدا عند سيبويه وعند غيره اسم لا وهو مقتضى
ما ذهب اليه في المغني من ان مذهب سيبويه ان لا لا تعمل في الاسم
كالخبر واذا كانت كذلك الفتح لا في حالة البنا فلا مانع لحكم الابتدا
فعلى هذا الذي في محل رفع بالابتدا لفظ اله لا مجموع لا اله والا فهو
مشكل افاده السكتاني وبالنصب على الاستثنا لا على البدل من
اسمها لان لا انما تعمل في نكرة منفية ولفظ الجلالة معرفة مثبت
وهو استثنا متصل بنا على ان المستثنى منه هو المعبود بحق فمفهوم
الاله وهو المعبود بحق يتناول المستثنى بالضرورة وان استحال و
جود غيره والعمدة في اتصال الاستثنا على تناول اللفظ بمجرد
مفهومه والقول بان الاتصال يستلزم الجنسية وتركب الماهية
فذلك على الاله محال مردود بان ذلك في الجنس المنطقي
والذي في الاتصال مطلق كلي هو المستثنى منه وتصوا على ان
المستثنى منه عام مخصوص اي عمومه مرادا تناولا لا حكما قال
بعضهم وهو التحقيق لانه منقطع بنا على القول بان المستثنى منه
هو المعبود بباطل قال بعض اخر والحق انه منقطع سوا كان
المستثنى منه المعبود بحق او بباطل لان عبادة غيره تعالى
بحق تقديرية وعبادة الله بحق تحقيقية قوله وحده حال من
لفظ الجلالة بنا وتاويله بمتوحد الذات الحال انكان معرفة لفظا باضا
فته للضمير فنكرة معنى قال ابن مالك والحال ان عرف لفظا فاعتقد

Copyright © King Saud University